

## أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد .  
وهي : الصفةُ التي استُحسنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى ك ( حَسَنَ  
الوَجْهَ ) و ( نَقَى الثَّغْرَ ) و ( طَاهَرَ العِرْضَ ) .  
فخرج نحو ( زَيْدٌ ضَارِبٌ أَوْهُ ) فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة لئلا  
تُوهِمَ الإضافة إلى المفعول ونحو ( زيد كاتب أبوه ) فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا  
تمتنع لعدم اللبس لكنها لا تحسن لأن الصفة لا تُضَافُ لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ  
إسنادِها عنه إلى ضمير موصوفها بدليلين : .

أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه .  
والثاني : أنهم يُؤَنَّثُونَ الصفة في نحو ( هِنْدٌ حَسَنَةٌ الوَجْهَ ) فلهذا  
حسن أن يقال : ( زيد حسن الوجه ) لأن مَنَ حَسُنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أن يسند ( )  
الْحُسْنَ ) إلى جمته مجازاً وَقَبِيحٌ أن يقال ( زيد كاتب الأب ) لأن مَنَ كَتَبَ  
أبوه لا يحسن أن تُسَنَدَ الكتابةُ إليه إلا بمجاز بعيد .  
وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ على النظر في معناها لا على معرفة كونها صفة  
مُشَبَّهَةٌ وَحِينَئِذٍ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور كما تَوَهَّاهُ ابنُ الناظم .  
فصل .

: وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسم الفاعل بخمسة أُمُور : .  
أحدها : أنها تُصَاغُ من اللازم دون المتعدّي ك ( حَسَنَ ) و ( جَمِيلَ ) وهو  
يُصَاغُ منهما كقائِمٍ وضاَرِبٍ